تحقيقات « أورسام » حول
التطورات الإقليمية
العدد 11 – تشرين الثاني/ نوفمبر 2014

ORSAM
Ortadoğu Stratejik Araştırmalar Merkezi
Center for Middle Eastern Strategic Studies
مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية

ضرورة اكتساب مدينة كركوك وضعا خاصا بغض النظر عن مصيره السياسي.

حوار مع نجم الدين كريم محافظ كركوك

السيرة الذاتية:

ولد دكتور نجم الدين كريم بمدينة كركوك عام 1949. تلقى تعليمه الاعدادي والثانوي في مدينة كركوك ثم التحق بكلية الطب بجامعة الموصل. بعد ان انهى تعليمه الجامعي اختير رئيسا لاتحاد الطلاب الاكراد. انضم الي قوات البيشمركة عام 1972. سافر الدكتور كريم الي الولايات المتحدة الامريكية عام 1976. واصبح اول مواطن كردي يتم قبوله بشكل رسمي من قبل وزارة الخارجية الامريكية في ابريل عام 1991. كما انه مؤسس ومدير مركز واشنطن الكردي. شارك في مؤتمر فيانا الذي أسس من خلاله المجلس القومي العراقي واختير من خلاله أيضا مديرا عاما له. شارك في مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في لندن ديسمبر عام 2002 والذي تم اختيار 62 عضو للرصد والإدارة. كما انه شارك في اجتماع لجنة المتابعة والتوجيه للمعارضة العراقية والذي تم عقده في مدينة صلاح الدين في شهر شباط/ فبراير عام 2003. كما انه احد المنضمين لأول مؤتمر عقد ببغداد فور تنحية الرئيس صدام حسين نيسان/ ابريل عام 2003. تم انتخابه كعضو للبرلمان العراق خلال انتخابات 2010 ثم انتخب كمحافظ لمدينة كركوك عام 2011 ولا يزال يشغل هذا المنصب.

كيف ترى وتقيّم الوضع السياسي المتطور بالعراق؟ فبالرغم من اعتراض الكتل الكبيرة ، فان هنالك حكومة تم تشكيلها وهى الان تقوم بادارة شؤون البلاد واستطاعت ان تحصل على فرصة في النهاية. لذلك إلى أين يسير الوضع هكذا من وجهة نظركم؟ وكيف تقيّمون عملية التشكيل السياسية؟

الحكومة العراقية الآن تواجه ثلاث مشاكل رئيسية؛ الأولى وهي مشكلة الأمن في عموم العراق، فكما تعلمون أن جزءا كبيرا من أراضي العراق تقع تحت سيطرة جماعة ارهابية. تليها المشاكل الاقتصادية، فالعراق لا يستطيع استغلال أو حتى الإستفادة بأقل جزء من امكاناتها، وذلك بسبب سوء الادارة وكذلك الانظمة الحاكمة. وبطبيعة الحال فان التوتر الذي نتج عن الحرب ساهم في ظهور وبروز تلك المشاكل، حيث أن هنالك أزمة في الميزانية العراقية بشكل كبير هذا بالإضافة إلى نقص الموارد المالية النقدية. إلى جانب كل هذا، هناك العديد من المواطنين الذين اضطروا إلى ترك منازلهم والدولة ملزمة بتوفير كل احتياجاتهم. أما بالنسبة للمشكلة الثالثة فانها تتمثل في العلاقات بين حكومة بغداد المركزية وحكومة اقليم كردستان، لدرجة أنه مع تشكيل الحكومة الجديدة كانت هناك آمال نحو تحسين وتطوير العلاقات

بين الطرفين. ولكن للأسف لم يتحقق ذلك حتى الآن، فلم تذهب هيئة رسمية من اقليم كردستان الى بغداد، مثلما لم تأت اية هيئة من بغداد الى اربيل، وبالرغم من مجئ وذهاب الوزراء، فانه لم يتم تحقيق اي حوار رسمي بين الطرفين؛ وهذا ما يمثل مشكلة كبرى بالنسبة للوضع الأمني هناك. فالدولة الآن تقع تحت خطر كبير لم تأمن منه حتى عاصمة كردستان حيث تعرضت لهجمات داعش في شهر أغسطس بعدما كانت بغداد هى المقصد الأول لهجماتهم في البداية.

وعلى الرغم من ذلك، أرى أن الولايات المتحدة الامريكية مصممة على حماية بغداد واربيل، فان الولايات المتحدة الأمريكية وسّعت من استراتيجيتها في الحماية لتشمل كركوك وغيرها من المناطق من أجل الحد من زيادة توسع داعش في المنطقة. ومع ذلك فقد انقلب الوضع الى عكسه تماما في كل من ديالى و امرلي التي كانت تحت سيطرة داعش من قبل، مثلما انقلب الوضع في جرف الصخر التي تقع على طريق كربلاء، وفي زمار ومخمور الواقعتين في شمال اقليم كردستان، حيث اضحت زمار ومخمور تحت سيطرة البشمركة، ومع ذلك فان المشاكل لا تزال مستمرة. والسبب في وقوع تلك المناطق تحت سيطرة داعش يكمن في عدم وجود جيش حقيقي للعراق؛ فالعراق لا يملك جيشا مدربا ممنهجا ومنظما يمكنه الدفاع عنه. وأعتقد ان كل ما يحدث الآن يرجع الي جميع تلك الاسباب السالف ذكرها. بالإضافة إلى ذلك، هناك أزمة خلاف سياسي؛ لقد شعر السنّة بتعامل غير جيد تجاههم وان تمثيلهم اقل مما ينبغي. لكن لابد من النظر إلى المسألة بصورة أكثر تعمقا، فلم تكن الحكومة المركزية هي المسؤولة الوحيدة عن كل ما يحدث او المخطئ الوحيد فضلا عن عدم وجود ممثل ومتحدث وحيد للسنّة يتحدث بالنيابة عنهم فهم أيضا مسؤولون عن ذلك.

أعتقد أن هذه هى الأسباب الرئيسية التى أدت إلى ظهور وزيادة نفوذ ما يسمى بداعش، فزيادة نفوذ وتوسع داعش اثبت لنا ان البيشمركة لم تكن مستعدة حتى الان، حيث غاب عنا التدريب اللازم والاسلحة الكافية التي تمكننا من خوض اية حرب؛ فضلا عن النظر إلى ضرورة تشكيل جيش قوى منظم يمكنه حماية البلاد. وكنتيجة لذلك، فإن الوضع الإقتصادي يظهر لنا بدوره أنه لا يمكن الاستمرار على هذا الحال، حيث أن الإقتصاد العراقي المعتمد على البترول فقط لا يكفي لحل المشاكل التي تعاني منها الدولة. فمثلا يتم تخصيص نحو 75% من الدخل لدفع مرتبات المواطنين.، وهذا ما يعني أنها لا تحصل على شيء مقابل دفع هذه النقود إضافة إلى الفساد المستشري في الدولة والإدارة السيئة التي تحكمها. فعلى سبيل المثال لا يتم تشجيع الاستثمارات الأجنبية بالقدر الكافي في قطاع البترول، ففي الفترة التي تمتد من

> يكمن سبب سيطرة داعش على العديد من المناطق في عدم وجود جيش عراقي قوي ومنظم. حيث ان العراق لا يمتلك جيشا منظما ومحترفا وقويا. هذا بالإضافة الي الازمة السياسية التي يشهدها البلاد.

عام 2003 حتى يومنا هذا لم يتم انشاء مصفاة واحدة في البلاد، ويوضّح لنا أننا لسنا أصحاب حكومة واعية. لدرجة أنني لا يمكنني أن أجزم أن الحكومة الجديدة التي تم تشكيلها ستتمكن من حل مثل هذه المشاكل، فقبل كل شيء هناك تواجد لمجموعات السنة والشيعة والاكراد التي كانت متواجدة في الحكومة السابقة ، لكننا لا نزال نفتقد الحكومة الفنية المتخصصة ونقبل كل ما يرسله الحزب الينا. كما انني اظن ان حيدر العبادي لم يكن لديه القدرة ولا الصلاحية لتعيين الوزراء بل تم إعطاء الأسماء له؛ أنا لا اعرف كيف يتم تحسين هذا الوضع. كان يجب التخلص من المالكي ولكن لم يتم تغيير اى شيء سوى المالكي حتى الان فالوضع كما كان عليه في السابق. كما انني ارى ان تحميل المسؤولية كاملة عليه يعد امرا خاطئا، فالحكومة الجديدة ايضا تقف الان امام كل التحديات التي عانت منها الدولة في الماضي ولازالت تعاني منها حتى الان. يليها كما أوضحت من قبل العلاقات التي لم يكن قد طرا عليها تغيير يذكر بين حكومة بغداد المركزية وحكومة إقليم كردستان. لا يتفق الطرفين في مشكلة البترول وسد مصاريف البيشمركة، فضلا عن تنازع كل من الطرفين على تصدير البترول ومن الذي سيقوم بتصديره. بالإضافة إلى مشكلة أخرى جديدة تتمثل في مشكلة البترول الموجود بكركوك والتي تحولت الى عقدة يصعب حلها. فضلا عن ان ازمة الثقة وعدم التفاهم القائمة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان ازادت حدتها في الفترة الأخيرة مقارنة بالفترة الممتدة قبل ظهور داعش.

ماذا تفكّرون بصدد الأشهر الثلاثة الأخيرة؟

قبل كل شيء ارى أن من المبكّر جدا وضع جدول زمني لمثل هذه الأمور واعلان ذلك بهذا الشكل. في البداية اود ان أوضح ان الوزراء الاكراد لم يشاركوا في النشاطات الحكومية طيلة شهرين اعقبتا تشكيل الحكومة الحالية. كيف تحتسبون هذه الأشهر الثلاثة؟ هل تحتسبونها اعتبارا من اداء العبادي اليمين الدستورية، ام تحتسبونها اعتبارا من تنصيب الزيباري وزيرا؟ منذ أي يوم بدأتم باحتساب الأشهر الثلاثة؟

لقد تطرقتم الى نفطة مهمة جدا فيما يخص اتساع هوّة العلاقات بين إقليم كردستان وبين بغداد. ويرجع هذا جزئيا إلى مواجهة حكومة الإقليم للعديد من التحديات الجديدة، فهل يمكن أن تقيّم هذه التحديات بصورة اكثر تفصيلا مثل مشكلة اللاجئين على سبيل المثال والتي تعد احدى المشاكل الجديدة التي تواجهها حكومة الإقليم؟

يتواجد في دهوك و أربيل والسليمانية نحو نصف مليون لاجئ، ونحن نستضيف هنا في كركوك نحو 50 ألف لاجئ. فقبل شهر يونيو لم تكن هناك مشكلة بالنسبة لحقول نفط كركوك؛ لقد

ظهرت هذه المشكلة مجددا. بالتأكيد تتعرض حكومة الإقليم لضغط كبير نتيجة مشكلة اللاجئين، لأن جميع المساعدات المقدمة من قبل المجتمع الدولي وتركيا لم تكن كافية. ومن ناحية أخرى هناك مشكلة تحديد من سيتكلف بمصاريف قوات البيشمركة واية جهة ستقوم بتدريب هذه القوات. وهناك مقولة تتناول تقديم العالم كله للمساعدات لهذه القوات، ومع ان الأسلحة المقدمة جيدة الا انها قليلة، ومن جهة أخرى هناك مساعدات تقدم لتدريب عناصرها ولكن العناصر المدرّبة ليست بالكافية. وهذا مايعني ان هناك الكثير من المشاكل.

هناك مشكلة أخرى تتمثل في تفاقم ازمة حقول النفط بكركوك، هذا بالإضافة الي زيادة الخلافات بين أربيل و بغداد مقارنة بما كانت عليه قبل ظهور داعش.

في الفترة الأخيرة يتم الحديث بكثرة عن ظهور مشاكل بين الاكراد انفسهم ، فهناك العديد من الأحزاب الكردية. من ناحية يوحّد الخطر الداعشي هذه الأطراف ومن ناحية أخرى نحن نعرف ان هناك العديد من الانقسامات بينهم. كيف يكون تقييمك لهذا الوضع؟

ان ظهور مثل هذا الوضع في مكان ديمقراطي يعد أمرا طبيعيا للغاية. فكردستان بالرغم من العيوب الكثيرة الموجودة بها، فانها دون أي شك تتمتع بالديمقراطية. هناك أحزاب تتنافس على أشياء مختلفة، على سبيل المثال هناك احزاب مثل حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية في بلادكم وهذان الحزبان يقومان بانتقاد حزب العدالة والتنمية بشكل مستمر حيث يسيطر حزب العدالة والتنمية على الحكومة؛ اعتقد انذلك ليس امرا استثنائيا،بل بالعكس انه امر طبيعي للغاية. ولكن مع ظهور خطر داعش اعتقد ان هناك مجموعات مختلفة ذات منهج قومي اجتمعت بهدف الحفاظ على المنطقة .

هل تم التوصل لأي حل عملي بخصوص مشكلة البيشمركة؟

كما أوضحت من قبل أننا نتمنى إمعان النظر في كيفية انشاء جيش محترف وقوي ليس في إقليم كردستان فقط بل في العراق بأكمله. واعتقد ان طريقة تحقيق ذلك تكمن في تخلي الأحزاب السياسية عن سيطرتها وتحكّمها على الجيش، حيث يجب تحكّم وسيطرة قيادة محترفة على البنية العسكرية. وهناك نقطة هامة بخصوص هذا الامر والتي تتمثل في هذا السؤال: هل يمكن ان تحتاج دولة مثل العراق او إقليم كردستان إلى جيش متطوع مثل الجيش الأمريكي؟! لا، ربما من الممكن التفكير في تطبيق نظام الخدمة العسكرية الإلزامية كما تفعل تركيا وغيرها من الدول. يجب أن ينضم إلى هذا الجيش كل من يخدم المصلحة العامة للوطن وليس من يقوم بتحقيق مصالح الأحزاب التي تأتي به الى هناك. جيش يخدم فيه العرب والاكراد والتركمان والغوران وغيرهم ، حيث تزعم حركة التغيير (غوران) الان بانها ليس لديها وجود داخل البيشمركة. لكن هذا الادعاء غير صحيح، لأن معظم

أعضاء الحركة من إقليم كردستان في الأساس، لأن كثيرا من اعضاء غوران هم في الآصل من اعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني.. هذا ما يعني أن هناك العديد من أعضاء غوران داخل البيشمركة، ولكن هذا خطا حيث أنه لا يمكن تشكيل جيش مرتبط في الأساس بالأحزاب السياسية.

في رأيكم كيف يتم تطوير مشروع تشكيل جيش قوى ؟

أرى ان وقوع سنجار الداخلة ضمن اقليم كردستان وكذلك وقوع زمار وسائر المناطق تحت سيطرة داعش قد خلق وضعا مختافا يتطلب النظر اليه من هذه الزاوية.

هناك وجهة نظر تتردد في تركيا بين آونة واخرى تفيد بانه مورست بعض الضغوطات على حكومة إقليم كردستان بعد ازمة الميزانية وعدم دفع المرتبات من قبل بغداد، ولكن في نفس الوقت كان إقليم كردستان العراق يحتاج إلى حكومة قوية وهذا جزء مهم جدا من المشكلة يستحق المناقشة. لا يجب أن نلقى بمسؤولية توقف تدفق الأموال على حكومة بغداد فحسب بل يجب اجراء مناقشة وحديث عن مشاكل حكومة إقليم كردستان نفسها أيضا. فما رأيكم حول هذا الإقتراح؟

من المؤكد أن عدم صرف بغداد الرواتب هو أمر خاطئ. وفي هذه الحالة يمكننا القول بانه لا توجد أية علاقة بين إستخراج البترول وبين الإختلافات السياسية. وفي هذا الصدد في شهر يناير منذ شهر تقريبا لم يتم صرف الرواتب لحكومة إقليم كردستان من قبل حكومة بغداد ولكن السؤال

يكمن هنا في هل توجد إدارة جيدة في حكومة إقليم كردستان؟ بالطبع توجد. مثلما توجد سرقة أيضا. حيث أن الحكومة الجيدة قد تعاني ضعفا. وأنا أعتقد بأن بغداد ستظهر نيتها السليمة، فإذا ما قامت بإرسال رواتب شهرين لحكومة إقليم كردستان فإنها بذلك تفتح الباب الموصد بينهما.

في الأيام الماضية التي عشناها في أربيل تمكنّا من أخذ بعض الملاحظات. وقد جاءت ملاحظاتي حول إستنفاذ أموال بغداد. في رأيي حتى إذا أرادوا حل هذه المشكلة وأرسلوا الأموال فإنها بسبب سياستهم الخاطئة لن يبقى منها الكثير.

لا يكمن الأمر في عدم وجود أموال لدى بغداد أو في انفاق مليارات الدولارات ونفاذها في بعض الأماكن. تجني بغداد 7 مليار دولار شهريا من استخراج النفط. وهذا يعني أنه يوجد تدفق أموال مستمر .النتيجة أن هذا كله هراء لأن بغداد تستطيع أن ترسل رواتب شهر أو شهرين ومن ثم يترب على تلك الخطوة فتح باب المفاوضات مرة أخرى.

كانت لكم رؤية في عدم الحاجة للحرس الوطني في كركوك. هل لنا أن نعرف رأيكم في هذا الموضوع؟

قبل كل شئ وضع كركوك في العراق مختلف عن أية منطقة أخرى، حيث ان لكركوك وضع خاص وفقا لأحكاك المادة 140 من الدستور. ففي الأنبار، اربيل، تكريت وكربلاء والنجف يمكن الممكن أن يكون فيها حرس وطني. لأن اغلبية سكان هذه المناطق هم من العرب السنّة والشيعة. أما كركوك فان فيها مجتمعات ومذاهب واديان. وأنا أعتقد أن الدفاع عن فكرة الحرس الوطني مفهومة بشكل خاطئ حتى على مستوى كبار المسؤولين في العراق، فان تحرير الاماكن المستولى عليها مثل الموصل وتكريت والفلوجه والحويجه لا يحتاج إلى حرس وطني ولكنه يحتاج إلى جيش منظم تابع لوزارة الدفاع.

في الولايات المتحدة الأمريكية تكون منظمة الحرس الوطني فعالة لشهر واحد في السنة، لا أعرف إذا كنت على دراية بهذا الموضوع أم لا ولكن العاملين في الحرس الوطني في أمريكا يعملون الإحدى عشر شهر الباقية في وظائف أخرى كالبريد أو التدريس وبذلك يوفر هذا العمل الحصول على فوائد إضافية مثل الحصول على ائتمانات لأطفالهم او لتملكهم مساكن لأنفسهم.

وفي الأوقات العاجلة يمكن لرئيس الدولة أوالحكومة الإستعانة بهم .

هل تقصدون قوات الحرس الوطني؟

لا ، هذا جيش حقيقي وينتظر المكافأة بعد انهاء الوظيفة المكلف بها، فهو يشبه تشكيل جيش حقيقي. أن لكركوك وضعها الخاص، ولهذا السبب فإن القرارت التي يتم اتخاذها في بغداد لا يمكن تطبيقها

تملك كركوك وضعا خاص ومنفردا، ولهذا السبب لا يمكن تطبيق القرارات المتخذة من قبل حكومة بغداد على كركوك دون استشارة اهاليها وممثليها .

على الجمهور الذي يعيش في كركوك وعلى ممثليهم.

هناك بعض العرب والتركمان قلقون بشأن وضع كركوك. على وجه الخصوص

التركمان الذين اعربوا عن قلقهم بخصوص المسائل الأمنية كما انهم يطلبون تحقيق الامن لهم. ما رأيك إزاء هذاالموضوع؟

أعتقد أنه يتم حماية التركمان في هذه المدينة بنفس قدر حماية العرب والاكراد بها، فالحماية المقدمة للاكراد تقدم أيضا للعرب والتركمان دون أي اختلاف. ففي بعض الأحيان كان مركز مدينة كركوك تحت حماية البيشمركة، أما الان فهي تحت حماية البوليس. فأين يسكن معظم التركمان؟ هناك 80-90 % من التركمان يعيشون في مدينة كركوك. من يحمي المدينة؟ الشرطة؛ كيف تتشكل قوات الشرطة؟ تتشكل بنسبة الثلث من الاكراد والثلث من العرب و الثلث من التركمان.

ولكن توجد في كركوك ايضا قوات لحفظ النظام تابعة الى الاحزاب الكردية.

نعم، ولكن نحن دائما نقول لإخواننا التركمان أنهم يمكنهم الخدمة ضمن قوات الأمن (الأسايش). لأن الاسايش ما هو الا منظمة مجتمعية تابعة إلى حكومة كردستان العراق وحن نعاض وجود أية قوة خارج التنظيم الحكومي او خارجة عن الرقابة. ولقد تحدثنا مع إخواننا التركمان بخصوص هذا الشأن ووجدناهم متفقين معنا تماما، ولكن التركمان يمكن أن يكونوا عناصر داخل البيشمركة ويمكنهم أيضا

الانضمام لقواتها، فلا معارضة على ذلك فضلا عن أن العرب أيضا يمكنهم الانضمام. فسياسة الحماية هذه تطبق على الجميع، والحديث عن توفير حماية للأكراد دون توفيرها للتركمان أمرا مغاير للصحة... الجميع متساوون.

هل ان الكثرية سعداء تجاه هذا الوضع؟

نعم راضون، ولكن أعتقد أنه يجب عليكم عدم الاصغاء الى بعض الأشخاص الذين يسعون لجذب انتباه الجمهور وتحقيق الشهرة من خلال التصريحات التي لا تمت الى الصحة بشئ. أنا على تواصل مع التركمان كل يوم، ويعمل معي العديد من التركمان في مكتبي وراضون بشكل كبير عن الحماية والامن المتحقق لهم. لم تشهد كركوك هذا الامن والاستقرار التي تشهده الان منذ عام 2003.

> انا شخصيا لا اعتقد ان الخيار الذي يتبنّاه الاكراد فقط سيفيد كركوك بشئ.

كيف ترى مستقبل كركوك؟

هناك المادة 140 من الدستور التي توضح ما الذي يجب عمله من أجل ذلك. يجب أن تمتلك كركوك وضعا خاصا بغض النظر عن الوضع السياسي الذي سيتم التوصّل اليه. على سبيل المثال، إذا تم اجراء استفتاء وادلى الناس باصواتهم لصالح الإنضمام لإقليم كردستان، فان كركوك لا يمكن يكون مثل أربيل او دهوك، لأن كركوك مختلفة حيث يعيش فيها العرب بجانبالاكراد والتركمان سويا. فلابد أن يكون هناك من يمثل هؤلاء الناس ويدافع عن حقوقهم؛ ونحن نؤكد على هذا.

هل تتحدث عن كركوك صاحبة الوضع الخاص داخل إقليم كردستان أم عن كركوك المنفصلة تماما عن الإقليم؟

القرار الذي سيتخذه أهالي كركوك هو الذي سيتم تنفيذه، فالمادة 140 من الدستور تتحدث عن هذا الشأن وتنص على أن أهالي كركوك هم صنّاع القرار. لا يستطع أحد أن يجبر كركوك على فعل أي شيء، يجب أن يوافق ويرضى جميع أهالي كركوك اثناء اتخاذ أى قرار سواء كانوا عربا او اكرادا او تركمانا.

ولكن هناك بعض المشاكل الفعلية التي تعيق إقامة الوضع الخاص هذا مثل مشكلة التعداد السكاني؟

لهذا السبب ارى أن الأكراد يرغبون في أن تصبح كركوك جزءا من إقليم كردستان، ولكن يجب التفكير أيضا في الخيارات الأخرى. فهناك الكثير من البلدان التي غالبية سكانها من الاتراك ولكنها جميعا ليست جزءا من تركيا، وهناك اتراك في اذربيجان ايضا. فمن الممكن التفكير في امور اخرى، فربما تكون هناك منطقة تم تسميتها بنفس الاسم من الناحية التاريخية، ولكن ليس من الضروري ان تحكم من قبل جهاز واحد. لذلك أرى ان الأكراد الذين يرغبون في الانضمام إلى الإقليم يمكنهم أن يفكروا بهذه الطريقة: أن يجتمع الأكراد مع العرب والتركمان ويناقشوا مسألة

الإنضمام إلى الإقليم من عدمه قبل إجراء أى تصويت بخصوص هذه المسألة. فإذا اتفقنا مع العرب والتركمان بخصوص التصويت للانضمام لإقليم كردستان سيتم بعد ذلك فيتم بعد ذلك تحديد وضع معين، ويتحقق بعد ذلك الاتحاد أيضا فإما أن يتم تمثيلهم في رئاسة كردستان و مجلس وزرائه وبرلمانه، أو يتم تطبيق شكل ادارة خاصة به. إذا تم فعله بهذه الطريقة وقدم للشعب أظن أن هناك الكثير من العرب والتركمان الذين سيصوتون بشكل إيجابي. حصول الاكراد على نسبة 65 او 70 % من الأصوات افضل بكثير من حصولهم على 50.1 % مقابل 49%. لأن نسبة التصويت هذه ستكسبهم الشرعية ويصبح الوضع اكثر ديمقراطيا. فأنا لا أعتقد أن دعم الاكراد فقط سيؤدي الي تحقيق نتيجة جيدة، فحتي لو حصلنا على الأغلبية ستقابلنا العديد من المشاكل بعد ذلك.

لقد شاركنا نحن مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستيراتيجية (اورسام) في بعثة المراقبة الدولية خلال الانتخابات التى أجريت في 30 ابريل عام 2014 في كركوك، واظهرت نتائج الانتخابات حصولكم على أصوات من قبل جميع الفئات المتواجدة هناك؟

بالتأكيد، وهذا ما أود أن أقوله فكما تعلمون بأنه لا يمكن لقائد عربي أو تركماني ان يتحدث عما تحدثت عنه فربما لا يبالي بمثل هذه الأمور حيث يهتمون بطريقتنا في التعامل معهم. وما الذي نقدمه اليهم؟ اذا احترمتهم ولم تقم بعمل أية تفرقة عنصرية اعتقد انهم سيرغبون في العيش تحت حكم نظام كهذا. كردستان يمكنها القيام بهذا، انا متاكد انهم سيقبلون مثل هذا. وان لم تتمكن كردستان من تحقيق هذا فليس العرب والتركمان هم من سيرفضون فحسب بل أيضا الاكراد كذلك ولن تتمكن كردستان من الحصول على دعمهم.

هل يمكننا مشاهدة تفرقة بين الاكراد في كركوك؟

كما تعلمون أن كركوك تقع تحت سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني.

هل يستمر هذا الوضع على ما هو عليه؟

كما تعلمون ان الانتخابات هي التي ستحسم مثل هذه الأمور. فلقد استطعنا الحصول على 6 مقاعد في هذه الانتخابات مقارنة بالخمسة مقاعد التي كنا قد حصلنا عليها في الانتخابات السابقة.

هل ستتمكنون من المواصلة على نفس هذا النهج؟

أنا أرى اننا لن نكتفي بالبقاء على ما حققناه من نجاح بل سنعمل لمواصلة هذا النجاح وتحقيق نجاحات اكثر، ولكن اذا لم نستطع القيام باعمال جيدة خلال هذه الفترة سيصعب علينا تحقيق ما نرغب من نجاحات . حيث استطاع حزب العدالة عندكم ان يفوز في الانتخابات ورأى الناس انه استطاع تحقيق ما لم

يحققه حزب الشعب الجمهورى وغيره من الأحزاب الأخرى. لهذا السبب استطاع حزب العدالة والتنمية الاستمرار بالحكم. وهذا الامر ينطبق على كركوك أيضا.

ماهى أولوياتك بصفتك محافظا من أجل المستقبل وتحقيق التنمية؟

في الحقيقة علينا الاهتمام بقطاع الزراعة بصورة كبيرة، فضلاً عن تطوير الطرق وانشاء مصفاة نفط كبيرة بكركوك. كما انه يجب علينا التعريف بالنفط وغيره من المصادر الطبيعة لكركوك للمستثمرين الأجانب بشكل جيد، فلدينا الحق ان نتصرف كما تتصرف حكومة إقليم كردستان بالضبط. فالدستور العراقي يعترف بهذا الحق لإقليم كردستان وكذلك كركوك وغيرها من المدن الأخرى.

قبل ان تحدث احداث داعش الأخيرة كانت الموصل قد اتبعت خطوات شبيهة لذلك. فهل انتم مصممون على السير على نفس النهج الذي اتبعته الموصل؟

كانت الموصل تواجه العديد من المشاكل الداخلية، لكن عندى يقين بأننا سنتمكن من تحقيق أشياء افضل مما حققته الموصل وسوف سنتمكن من الوصول الي حل وسط بكركوك.

هل يمكنكم تقييم الوضع القائم بالمناطق المتواجد بها البترول؟ من الذي يتحكم في مثل هذه المناطق ويسيطر عليها؟ وهل هناك منطقة غنية بالبترول تقوم داعش بالسيطرة عليها؟

لم تتمكن داعش من السيطرة على مناطق البترول المجاورة لكركوك، حيث تقوم حكومة إقليم كردستان بالسيطرة على جزء من هذه المناطق كما تسيطر شركة البترول الشمالية على الجزء الاخر. ولكن أظن أنه سيتم حل هذه المشكلة القائمة بيننا وبين حكومة بغداد المركزية .

هل تقومون بعقد لقاءات مع نظرائكم الاتراك بخصوص هذه المشكلة؟

نعم أقوم بعقد لقاءات مع كل من الطرفين لمناقشة هذا الشأن.

هل ترون إمكانية حدوث أي تطور وتغيير قريبا؟

أرى أنه ستحدث تغيرات وتطورات إيجابية خلال فترة زمنية قليلة لأنه لا يوجد لدينا خيار آخر.

كان الاكراد ينظرون إلى تركيا بأنها تمثل وتشكل العائق لحل المشكلة المتعلقة بوضع المدينة منذ فترة طويلة، فهل هناك وجهة نظر تزعم بان تركيا قامت بأى دور إيجابي؟

اعتقد ان تركيا ترغب فى ما يرغبه أهالي كركوك وتسعى لتحقيقه واظن ان هذا افضل دور يمكنها ان تلعبه.

شكرا جزيلا.

شكرا.

ان اورسام مؤسسة ابحاث ودراسات محايدة تنفذ فعالياتها في ما يخص الشرق الأوسط. وتهدف اورسام الى تنويع مصادر معلوماتها حول الشرق الأوسط، والى نقل افكار ورؤى الخبراء في المنطقة الى الأوساط الأكاديمية والسياسية التركية مباشرة. واتساقا مع هذه الأهداف، فان اورسام تقوم بتسهيل أمر استضافة رجال الدولة والأكاديميين وخبراء الاستراتيجية والصحفيين ورجال الأعمال وممثلي منظمات المجتمع المدني في بلدان الشرق الأوسط في تركيا، مستهدفة في ذلك تقوية مصادر معلوماتها ونشر ما تتوصل اليه سواء في تركيا او في الاوساط الدولية. وتحتوي سلة معلومات ونشريات اورسام على نشر الكتب والتقارير والنشريات والملاحظات السياسية والمحاضرات ومحاضر الاجتماعات العلمية، اضافة الى اصدارها مجلتين بإسم «تحليلات الشرق الأورسط » و « دراسات الشرق الاوسط».

ORSAM
مركز الشرق الأوسط للدراسات الأستراتيجية (اورسام)
زقاق سليمان نظيف، الرقم 12 – ب / جانقايا – انقرة
هاتف : 4302609 (312) 0 – فاكس : 4303948 (312) 0